حوار الحضارات .. السياسي أولاً

أ. جميل مطر

تنطلق هذه الورقة من فكرة أن الحضارات لا تتصادم وإنما تتصادم القوى السياسية والاقتصادية النافذة في هذه الحضارات، مع قريناتها في حضارات وثقافات أخرى. وتعتمد على هذه الفكرة التوصية بأن نزع فتيل ما يصرون على تسميته بالصدام الحضاري أو إعادته إلى حجمه الطبيعي والحقيقي، أي السياسي، سيتحقق عندما نبتعد في كافة حواراتنا ونقاشاتنا في كل لقاءات المثقفين والسياسيين في الشرق العربي والإسلامي مع أقرانهم في الغرب عن الدخول في مناظرات يكون محورها هذا الدين أو ذاك. ولا تعني هذه التوصية الامتناع عن إجراء حوارات ونقاشات بين علماء الدين على الجانبين. فليتحاوروا كما شاءوا في فلسفة الأديان وفرص تعايشها ومجالات التعاون بينها لبناء منظومات الأخلاق أو تطوير القائم منها، وليمتنع المتحاورون في المسائل الدينية عن الغوص في قضايا حوار الحضارات أو صداماتها ومشكلات السياسة والاقتصاد. بمعنى آخر فليمتنع المثقفون والسياسيون عن الخوض في جدل بالصدام أو الحوار حول أصول الأديان وخصوصياتها وجوانب لا يفهمها إلا علماء الدين ويمتنع في الوقت نفسه رجال الدين وعلماء اللاهوت عن الخوض في جدل بالصدام أو الحوار في سياسة لا يعرف مسالكها إلا العاملون فيها والمشتغلون بها.

يعيش العالم مرة أخرى أجواء الاستشراق، كتابات وسير وأحكام قاطعة وشبه قاطعة وتبادل منافع بين المستشرقين ورجال "الإمبراطورية"، أي البيروقراطية التي تخدم أهداف التوسع السياسي والاقتصادي للدول العظمى، وفي الوقت نفسه نعيش مرحلة جديدة في تطور ظاهرة الاستغراب، حيث تقرر النخبة الثقافية الاستسلام لعملية الاستشراق باحثة في أغلب الحالات عن مبررات لها ولثمارها، مثلما فعلت عندما وضعت الاستشراق الجديد تحت عنوان "عملية أشمل"، وهي العولمة. ويلاحظ أن التعامل مع الاستشراق في دورته الجديدة كشف عن أمور بعضها خطير ولم يكن موجوداً في دورته السابقة، أي خلال القرون الماضية. الأمر الأول : أن الاستشراق تجاوز حدود أفراد محدودي العـدد يعملون مباشرة في خدمة أعلى سلطة استعمارية، فصار في عصرنا اتجاهاً عاماً يجمع تخصصات إعلامية وأيديولوجية وحزبية بالإضافة إلى تخصصات أكاديمية وبحثية. وجد هذا الميل أو الاتجاه تشجيعاً من أجهزة الحكومات الغربية المهتمة بالشؤون الاقتصادية والسياسية في دول الشرق، وفي بعض الأحيان وجد دعماً مادياً ودفعاً سياسياً. والأمر الثاني: أن أغلب أعضاء هذه القاعدة العريضة الجديدة المشتغلة بالاستشراق تفتقر إلى إتقان اللغات الشرقية والتخصص في شؤون الشرق، على عكس المستشرقين القدامى. الأمر الثالث: إن القليل من إنتاج المستشرقين الجدد، وهو كثير في حد ذاته، يذهب إلى صانعي السياسة والقرار في الغرب، بينما يذهب الكثير من إنتاجهم إلى الرأي العام عن طريق أجهزة متطورة للإعلام والدعايـة ليؤكد صوراً نمطية أو يشوهها. الأمر الرابع : ولعله الأخطر، أن الاستشراق الجديد الساعي قولاً وفعلاً إلى صدام "حضاري" مع الشرق العربي الإسلامي حريص أيضاً على فتح حوار على مستويات متعددة يختلط فيه الدين بالسياسة والفاهمون بغير الفاهمين.

ومنذ بدء الحوار، اتضح أنه سيجري وفقاً لقواعد يحددها الغرب وفي ظل ظروف تخدم مصالحه السياسية وأهدافه من الصدام والحوار معاً. اتضح مثلاً أن معظم الحوار سوف يجري بلغات الغرب وليس بلغات الشرق وبخاصة اللغة العربية التي لا يجيدها أغلب المستشرقين الجدد. اتضح أيضاً أن أجندة الحوار في أغلب الأحوال صاغها الغرب حسب ضغوط الدوافع والمصالح السياسية والأمنية، وليس من أجل فهم أفضل. بمعنى آخر كانت نقاط الحوار موجهة لتحقيق أهداف محددة سلفاً مثل تطوير مناهج التعليم الديني، أو النصوص الدينية ذاتها والمؤسسات والتقاليد والمذاهب. إذ جرى الحوار، وما زال يجري، على خلفية أعمال إرهابية ضد مصالح غربية متهمة بتدبيرها وتنفيذها نقابات ومنظمات "دينية" إسلامية، أي أن الحوار لا يجري بغرض الفهم المتبادل بقدر ما يجري بغرض تأمين الغرب ومصالحه في الشرق أو بغرض الانتقام من جماعات ودول و"ثقافة" بعينها، أو بغرض تطويع العقل الإسلامي العربي ليصبح أكثر استعداداً للتأقلم مع الثقافة الأمريكية – الغربية، أي مع الكونية الجديدة، أو بكل هذه الأغراض مجتمعة.

هكذا اتسم الحوار خلال السنوات القليلة الأخيرة بصفة الاستعجال، وهو الأمر الذي أضاف تعقيداً إلى تعقيدات أخرى في الحوار، وشجع الصداميين في الغرب والشرق على تصعيد حملاتهم. إذ جلبت إلى ساحات الحوار عناصر غير مؤهلة "دينياً" أو فقهياً، وعناصر غوغائية، وعناصر سياسية وأيديولوجية، وأحاطت الحوار بضجة إعلامية وضغوط سياسية، وفي ظل خلط واضح، وأحياناً متعمد، بين الدين والسياسة والأمن. وصار مألوفاً أن يتحدث رجل الدين في قضايا الأمن وهو غير خبير فيها ويتحدث رجال السياسة في أصول أديان وتراث وتقاليد لا يعرفون عنها الكثير، وصار عادياً منظر مشاركين في الحوار يمثلون جهات وأجهزة استخباراتية لا ترى في الدين أو الثقافة الدينية، وبخاصة الإسلامية، إلا منابع تطرف لا بد من تجفيفها.

وفي حوارات بين أطراف يتحاورون في غير تخصصاتهم، عادة ما تتسع فرص ومجالات الوقوع في أخطاء جسيمة بعواقب خطيرة. ففي هذه الحوارات يتعمد محاورون من الغرب إطلاق صفة الصدامات الحضارية على صراعات أثنية أو قومية أو على خلافات حدودية واقتصادية. لقد تحولت أكثر نزاعات القرن العشرين بسبب جهل المتحاورين أو الاستعجال الذي أحاط بإطلاق الحوار أو لضغط الظروف السياسية والأمنية، إلى صدامات حضارية. ومن الأمثلة على ذلك النزاع الإثني والاجتماعي الناشب في جزر مندناو بالفيليبين ونزاع الاستقلال في جزيرة تيمور الشرقية بين السكان والاحتلال الإندونيسي، والنزاع على كشمير بين الهند وباكستان، والحرب الانفصالية في الشيشان وكيانات أخرى في القوقاز، والنزاع على إقليم ناغورنو كاراباخ بين الأرمن والآذريين، والصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والنزاع التركي- اليوناني على قبرص، وحروب البلقان الأهلية والنزاعات في جنوب السودان وغربه وشرقه. ثم أين هي جوانب "الصدام الحضاري" في الحروب الناشبة في كافة أنحاء القارة الإفريقية، مع العلم بأنها ناشبة على الدوام باعتبار أكثرها ممارسات طقوس أكثر منها صدامات جوهرية دينية أو قومية ؟

ولا يخفى أن بعض القيادات الإسلامية تستخدم هذه القائمة أو قائمة أخرى لنزاعات أطرافها إسلامية لتؤكد الزعم أن "الأمة" تحت الحصار. ولا يخفى أيضاً أن هذا البعض من القيادات والتيارات الإسلامية له

مصالح "سياسية" في إشاعة فكرة أن الأمة الإسلامية مستهدفة، تماماً كما يفعل رئيس دولة غربية كبيرة حين يقول، ويكرر، أن قوى إسلامية تسعى لإقامة إمبراطورية تمتد من إندونيسيا شرقاً إلى إسبانيا غرباً. ولا تفسير لهذا الدفع المتعمد نحو الصدام "الديني" والأشد عنفاً إلا الرأي القائل بأن أطروحة الإمبراطورية الإسلامية من إندونيسيا إلى أسبانيا لم تنشأ إلا في أعقاب انحسار الزعامة الأمريكية وتدهور شعبية السياسات الخارجية الأمريكية إلى حد لا سابقة له مثلما حدث مع أطروحة "الأمة الإسلامية تحت الحصار" التي لازمتنا منذ انحسار الفتوحات الإسلامية. ويبدو واضحاً مقدار الجهل لدى الطرفين بمفهوم الأمة. فما كان يمكن اعتباره أمة في التاريخ الوسيط أصبح "مجتمع أمم" متنوعة في اللون والعرق والميول والعقائد السياسية، لا يجمع بين أطرافها حلف أو هيكل سياسي ولا تجتمع على سياسات خارجية أو داخلية موحدة أو حتى متشابهة. ولكن جميعها يدين بالإسلام. ولذلك فعبارة الأمة تحت الحصار وكذلك عبارة كيان إسلامي يمتد من إندونيسيا إلى أسبانيا كلاهما يصطنع صداماً، أو يسعى إليه، يخلط ما هو ديني أو مقدس بما هو سياسي أو أيديولوجي أو إمبريالي.

من اللافت أن الديمقراطية، أصبحت أحد أهم موضوعات "الصدام الحضاري" الأثيرة لدى عواصم الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمغزى الملفت هنا هو أن كلمة الديمقراطية لا تجد مرادفاً لها في الإسلام. ولما كانت الديمقراطية إنجازاً غربياً صميماً، وركناً من أركان الحضارة الغربية، فقد جعلها الصداميون الغربيون سبباً أو مبرراً كافياً لنشوب صدام بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية متأكدين من أن الجانب الإسلامي ليس لديه الكثير ليقدمه على هذا الصعيد. أضف إلى هذا أن الوضع على الساحة السياسية العربية يجعل استخدام هذا السبب أكثر فاعلية ويجعل الصدام أشد سخونة. من ناحية أخرى، عرف الصداميون في الغرب كيف يستغلون هذا الركن من أركان الحضارة الغربية فجعلوه شرطاً في الحوار أكثر منه موضوعاً للحوار. بمعنى آخر، الحوار هنا ليس حواراً بين أديان أو حضارات، وإنما حوار سياسي بين دول لها مصالح استراتيجية في أقاليم بعينها ودول شعوبها ترفض التقييد والخضوع لاستعمار جديد وحكوماتها مترددة وغير فاعلة بسبب وقوعها تحت ضغط شعوبها وضغط الدول الغربية الأقوى. وشاء الغرب أن يختار لهذا الحوار السياسي عنوان "حوار بين الحضارات". وما كان ربطه بالدين إلا افتعالاً. فالمسيحية لم تبشر بالديمقراطية ولا فعلت الهندوسية ولا اليهودية، لكن فقط يظل الإسلام هو الدين المتهم بعدائه للديمقراطية، وبالتالي يعتقدون أنه من الضروري إقامة حوار مع الإسلاميين لتغيير ما ورد في دينهم متعارضاً مع الديمقراطية الغربية أو واضعاً العقبات أمام ممارستها في دول العالم الإسلامي. يصبح الهدف من الحوار بين الحضارات في هذه النقطة هو فرض شروط وعقائد وممارسات سياسية على دين بعينه .ودليلنا أن الحوار مع الصين حول هذه النقطة مستمر كحوار سياسي وأيديولوجي بامتياز، لا يتطرق إلى ضرورة تغيير قواعد في فلسفة الصين وديانتها. أقرب نموذج لنا هو نموذج التجربة الأمريكية مع اليابان بعد هزيمتها في الحرب، فقد فرض التغيير فرضاً واضطر اليابانيون في لحظة استسلامهم السياسي والعسكري إلى إدخال تطوير على عقائدهم الدينية والفلسفية لأهداف سياسية واقتصادية أمريكية. لاحظنا في الحالة اليابانية، كما في الحالة الإسلامية، أن القوى الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص، خلطت السياسة بالدين

لتحصل على منافع وتحقق أهدافاً سياسية، وما كان الحوار إلا تتمة للصدام أو استثماراً له وتوثيقاً لنتائجه. فبالصدام يتحقق بالحوار.

تتشابه جميع تجارب الحوار التي جرت خلال السنوات الأخيرة، أو جلها، في عدد من الأمور، أولها أنها كانت أقرب إلى المونولوج منها إلى الحوار، طرف يبدي ملاحظات وطرف يبدي ملاحظات أخرى غير مرتبطة بالضرورة بملاحظات الطرف الآخر. ثانيها أنها كانت هجومية أو عدوانية أو "اتهامية" الطابع كما لو أن طرفا نصب نفسه مدعياً وقاضياً وسياقاً أراد أن ينتقـم من طرف آخر. ثالثها أن بعضها لم ينح منحى الحوار بين رؤيتين للعالم، وإنما منحى الدرس والتلقين لرؤية العالم ورغبة في تسفيه رؤى الآخرين أو تشويهها. رابعها أن السياسة كانت طاغية في كل الحوارات، فالمحدثون من الجانب الأمريكي على تباين اتجاهاتهم في الأيديولوجية وقفوا دائماً كالبنيان المرصوص، وكأنهم في مواجهة "قومية" مع عدو، مما يدفع الجانب الآخر في الحوار أحياناً إلى افتعال مواقف وطنية أو قومية أو دينية بشكل شوفيني. وفي كل حالات الحوار، أو أغلبها، لم يتطرق المحدثون من الجانب الإسلامي إلى سلبيات في الثقافات أو الأديان الأخرى أو نقائص أو طالبوا بتغييرات فيها، واكتفوا في معظم الأحوال بالتمترس دفاعاً عن الديانة والثقافة الإسلامية وسرد إنجازاتها وفضلها على حضارة الغرب. والملفت أن علمانيين من بين هؤلاء ومسيحيين عرب فعلوا ذلك بعد أن تأكد شعورهم بأن هدف الحوار فرض رؤية بعينها وسياسات بذاتها.

وقد يكون التقلب في تلك الحوارات بين تديين قضية حقوق المرأة وتسييسها ما يكفي للدلالة على سوء إدارة الحوار من الجانب الأمريكي، أو سوء النية. فالإسلام في كل التجارب الحوارية متهم بأنه سبب تخلف المرأة وتوجد فيه نصوص وتفسيرات تستدعي التغيير الفوري، ومع ذلك لم يحدث في أي تجربة حوارية واسعة أن نوقش الموضوع سعياً وراء فهم أفضل لدين آخر. كان الحوار في كل هذه التجارب يدور حول المرأة كموضوع يعتبره الغرب ركناً من أركان حضارته الغربية ويحاول فرض نموذجه بالضغط السياسي والاقتصادي ويعتبره الطرف الآخر موضوعاً اجتماعياً وليس دينياً، وأن مجال الحوار الداخلي حوله ممتد بدون تدخل خارجي. ولكن عندما وقع التدخل عبر تجارب الصدام والحوار الحضاري وقع ما كان في حسبان البعض ومثار هواجسه، وهو أن قطاعات عريضة من النساء في مختلف المجتمعات الإسلامية، وبخاصة المصرية كما في الجاليات الإسلامية في الدول الغربية اتخذت موقع المقاومة للتدخل "الحضاري" الغربي في شأن اعتبرته النساء شأناً خاصاً بهن كمواطنات أو بتراثهن وتقاليدهن، ورفضن الإلحاح الغربي بأنهن أقلية من بين عديد الأقليات المضطهدة في المجتمعات الشرقية.

من يتحاور؟ ومن يتصادم؟ يجري الحوار كما نرى بين ممثلي النخب المثقفة على جانبي الحوار. هنا تجب ملاحظة أن الحوار في بعض تجاربه يجري بين تلاميذ الاستشراق الجديد من ناحية وتلاميذ الاستغراب الجديد من ناحية أخرى. هؤلاء جميعاً دليل "وعي كوني واحد" وثمرته. ولكن هناك، وعلى بعد بعيد من هؤلاء تقف ثقافة شعبية، وأحياناً لها مثقفوها أو دعاتها، وقد يكون بعض هؤلاء من رجال الدين، أو غلاة التمسك بالتقاليد، أو من مناضلي الحركات الوطنية والاجتماعية. يستند هؤلاء في بعض الحالات إلى نصوص مقدسة أو إلى تراث موغل في القدم أو مشاعر حنين إلى ماضي. وفي الأكثر الأعم يعتمدون على شعور

جارف لدى نسبة كبيرة من السكان بظلم بين لحق بها على أيدي قوى وأفكار وعقائد خارجية أو على أيدي استبداد داخلي وفروق طبقية وبطالة وخيبات أمل متلاحقة.

وسيكون صعباً في غالب الأحوال التمييز بوضوح بين نخب قررت الدخول في صدام أو حوار مع نخب في ثقافات أخرى مدفوعة بضغوط من قواعد ثقافة شعبية، وأخرى مدفوعة بأجندة سياسية خاصة بها. وربما قيل إن الحوار بين ممثلي النخب المثقفة يختلف عن الصدام بينها من حيث أن الأول يبدأ ويتواصل على أرضية مشتركة، غالباً ما تسمى بالوعي الكوني الجديد. بينما الصدام يبدأ ويتواصل من مواقع متباينة وقد تكون متناقضة تعبر عن تعددية واسعة في الوعي، وتعبر أحياناً أخرى عن غياب الوعي الكوني لدى قطاعات واسعة. وعلى كل حال، ومن وجهة نظري على الأقل، لم يتوفر الوعي الكوني الواحد عبر التاريخ إلا في "غياب السياسة". وأقصد بغياب السياسة حالتين على الأقل، حالة ما قبل نشأة "الكيان السياسي" وهو ما يعبر عنه بوحدة الإنسانية حين كان الوعي متصلاً بجماعة إنسانية لا ينظمها قانون أو دستور أو دولة، هذه الحالة "الإنسانية" لم تعد قائمة في عصرنا إلا في مجتمعات محلية قبلية لا يصل إليها نفوذ سلطة مركزية أو أي نفوذ سياسي من أي جهة.

ولكن في الحالة الثانية، تغيب السياسة أو تكاد تغيب في حالة "الكيان الإمبراطوري"، فالنظام الإمبراطوري بالقواعد والقوانين الموحدة التي يشرعها وبإلغائه الحدود السياسية وتحريمه أي نوع من أنواع النشاط "الوطني" أو القومي، وبالتزامه وإلزامه شعوب الإمبراطورية عقيدة دينية واحدة وفرضه لغة رسمية، أي لغة سياسية واحدة، وتشجيعه اختلاط شعوب الإمبراطورية والهجرة الواسعة بين أقاليمها والسماح بأن يجري تداول أعلى منصب في الإمبراطورية، وهو منصب الإمبراطور، بين قادة منحدرين من شعوب أخرى غير شعب المركز الإمبراطوري يلغي السياسة. في هذا النظام لا توجد عوائق أمام تدفق السلع والمنتجات والبشر، ولا ميزة لشعب على آخر إلا إذا كان هذا الآخر من البرابرة أو الهمج، فهؤلاء لا يعتد بهم. هم العبيد في الغالب، وكالعبيد في أي مكان فإن وعيهم نابع من الوعي الكوني العام، أي من الوعي الإمبراطوري، ولا وعي خاص بهم أو بغيرهم.

ولا يستقيم حال النظام الإمبراطوري ويحل الاستقرار فيه إلا إذا هيمنت عقيدة أساسية. وعندئذ يمكن أن تدور في فلكها عقائد فرعية بشرط أن لا تتركز في إقليم من أقاليم الإمبراطورية، أي لا ترسم حولها حدود ولو خائلية في ذهن أبنائها أو أذهان شعوب الأقاليم الأخرى. وإذا وجدت عقائد أخرى يقوم النظام الإمبراطوري إما بمطاردتها وإضعافها حتى القضاء عليها وإما بترويضها وتطويعها حتى يتم اتباعها للعقيدة السائدة في الإمبراطورية، وإما وهو البديل الثالث، أن تقوم القيادة الإمبراطورية باعتناق عقيدة من هذه العقائد تنذر بالاتساع أو تبشر به وتهدد سلامة النظام الإمبراطوري، عندئذ تصبح هذه العقيدة عقيدة النظام ويبطل تماماً احتمال أن "يجري تسييسها" في أنحاء الإمبراطورية.

أسعى في هذه الورقة إلى تشجيع التفكير في فرضية تقول إن الصدام بين الثقافات أو الحضارات ثمرة صدام سياسي أو هدف له. بمعنى أنه لو انتفت الخلافات والأطماع السياسية سينتفي الصدام بين الحضارات والثقافات أو تتضاءل جداً فرص نشوبه. وفي التاريخ وهو معملنا الوحيد لإجراء تجاربنا السياسية، ما يشير

إلى أن الإمبراطوريات في أوجها هي النظام الأكثر تسامحاً مع العقائد الفرعية التي قد تعتنقها جماعات في الإمبراطورية في حال هيمنت بشكل أساسي العقيدة التي يؤمن بها النظام الإمبراطوري. هكذا كان الحال في إمبراطورية روما والإمبراطورية الإسلامية. ولا يبدأ القهر الديني وغيره من علامات الصدام بين الثقافات والعقائد إلا حين تهتز المكانة السياسية للنظام أي عندما تفتر حماسة الشعوب للنظام وعقيدته وقوانينه. لم يختلف الوضع كثيراً في ظل الإمبراطورية البريطانية رغم أنها لم تكن تتمتع بما تمتعت به الإمبراطوريتان الرومانية والإسلامية من انفراد شبه كامل بالسيطرة أو الهيمنة على العالم المعروف حينذاك. ففي ظل هذه الإمبراطورية وفي داخل حدودها– لم يقع صدام هائل بين حضارة الغرب التي كانت تجسدها الإمبراطورية البريطانية وبين حضارات أو ثقافات أخرى. ما وقع بالفعل على أيدي النظام البريطاني أو بشكل آخر على أيدي النظام الإمبراطوري الأسباني أو البرتغالي أو الفرنسي أو الهولندي هو "الإبادة الجسدية" لشعوب أو الإبادة الثقافية والحضارية لشعوب أخرى لأهداف سياسية واقتصادية، أي لأهداف استعمارية. هكذا أبيد الهنود الحمر في أمريكا الشمالية وأبيدت حضارتهم وعقائدهم في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وهكذا جرت محاولات لتطويع ثقافات وحضارات أخرى في الجزر الإندونيسية وشبة جزيرة الهند وإفريقيا أملاً في صنع "وعي كوني" واحد. لم يكن صداماً حضارياً، بأي معنى من المعاني، وما بدا صداماً حضارياً لم يكن غير شكل آخر من أشكال الغزو السياسي من جهة والمقاومة السياسية من جهة أخرى.

نعود إلى بدايات عقد التسعينيات حين كانت صورة النظام السياسي الدولي على النحو التالي : الولايات المتحدة خارجة لتوها منتصرة من صدام أيديولوجي وسياسي دام عقوداً طويلة، تتخلله صدامات ليست أقل عنفاً داخل منظومة الغرب الرأسمالي كالصدام بين الديمقراطيات والنظم الفاشية. كذلك كانت الولايات المتحدة خارجة ومنتصرة من حرب "إمبراطورية" صغيرة في منطقة الخليج، وأقول "إمبراطورية" لأنها جرت في إطار محاولة من جانب الولايات المتحدة لاستخدام مكانتها الجديدة كقطب منفرد لتنتقل بالنظام الدولي من وضع إلى وضع آخر.

لم يكن أمراً سهلاً وضع توصيف للنظام الدولي الذي جاء ثمرة انتهاء الحرب الباردة. واستمر الفكر السياسي الأمريكي مضطرباً وباحثاً ليس فقط عن توصيف جديد، ولكن أيضاً عن شكل مرغوب، أي عن حالة دولية جديدة. ظهر وقتها على لسان رئيس الولايات المتحدة مفهوم النظام العالمي الجديد، وتعدد المنظرون الباحثون عن مضمون لهذا المفهوم. ولم يكن خافياً أن المطلوب أو المرغوب فيه يتجاوز مجرد الإقرار بأن نظاماً عالمياً جديداً نشأ دون تحديد واضح لدور الولايات المتحدة ومكانتها فيه، إلى التمهيد لصيغة جديدة لنظام إمبراطوري تنتقل فيه الولايات المتحدة من موقع القطب الأوحد إلى موقع المركز الإمبراطوري، أي موقع مناسب لكيان يتمتع بالهيمنة السياسية الشاملة وتسود العالم معتقداته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقيـة، خاصة وقد توفرت له أسباب الهيمنة العسكرية، ولم يتبق له سوى خلق الظروف المناسبة لنشأة وعي كوني واحد وشامل، أي فرض الإتباع الثقافي والحضاري والعلمي على كافة شعوب وأقاليم الأرض. وهكذا غرست البذرة التي أنبتت أطروحتي نهاية التاريخ وصدام الحضارات، بين أوعية أخرى تولى صنعها أو الكشف عنها أو صقلها بإتقان شديد مفكرون سياسيون من ناحية ومستشرقون من ناحية أخرى، فجاء

إعلان الصدام قبل وقوعه، كمحتوى أيديولوجي يبرر جهود التحول نحو نظام إمبراطوري جديد. بمعنى آخر تفجرت أو استمرت متفجرة صدامات وتحولات سياسية جديدة ولكن هذه المرة تحت عنوان صدامات حضارية على ضوء هذا التحليل، يتعين على الجانب العربي الإسلامي في حوار الحضارات إعادة التفكير في منهج عمله وأساليبه وأهدافه. فإذا توصلنا إلى الاقتناع بأن أسباب الصدام سياسية، وإلى أن أهداف الحوار يجب أن تكون أيضاً سياسية لتعين علينا أن نتوقف عن القيام بكثير من محاولات تطويع منظوماتنا لتصير جزءاً متكاملاً مما يطلق عليه "منظومة الوعي الكوني المعاصر"، وهو ما يحدث أو نفعله من خلال الإقبال المتهافت على إقامة حوارات حضـارية يقتصر الحديث فيها على شؤون الدين والثقافة والعادات والتقاليد. فلتستمر الحوارات، ولكن بشرط أن تركز على الجوانب السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية ولتتفادى وترفض تصعيدها تحت مسميات أخرى سيئة السمعة والنية من قبيل صدام أو حوار الحضارات والثقافات والأديان. وبشرط آخر، وهو أن يكون المتحاورون واعين إلى أن الهدف النهائي للغرب، أو أمريكا تحديداً، من الحوار، وهو أيضاً هدف متحاورين مستغربين من العرب والمسلمين، أن يتأقلم أبناء الحضارة الإسلامية ويتعايشون مع حضارة الغرب بإزالة كافة الأسباب التي حالت حتى الآن دون تأقلمهم مع الوعي الكوني "الغربي"، وأغلبها أسباب دينية.